في تأكيد اجمع عن اتبع فان الزمخشري وحده ذهب وتبعه البعض قال الشيخ
الرضي اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس وتقديم الموصوف
اولى واما تقديمها على العين فلان النفس موضوعة للذات والعين مستعارة
لها من الجارحة كالوجه المستعار للذات واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا وانما
المشتق ادنى واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه اظهر في معنى الجمع واما تقديم اكتع
في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع لانه من قولهم حول كتيع اي تام
قوله بالنسبة الى المتبوع فيه انه يفهم منه ان البعض البدل لا يكون من المتبوع
قوله دونه ظرف للنسبة وحال من المستتر فيه اي متجاوزا عن المتبوع بل يكون
النسبة توطئة هذا غير ظاهر في بدل الغلط لان متبوعه مقصود ابتداء ثم قوله
ومتبوع البدل لا يكون مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء او لا
فقولنا بازيد بازيد ان جعل بدلا فانه لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرناه
في بحث التأكيد لكن صار مقصودا انتهاء ويظهر من ذلك ان هذا التعريف اظهر
من ان يقال لان المتبوع لا يكون مقصودا لا ابتداء ولا انتهاء مع انه لا حاجة
لها لنا في اخراج متبوع المعطوف ببل الى قوله ولا انتهاء ونسبة القيام
بعينه الى التابع مقصودة ولكن اتباعا ان قلت قد وقع في كلام جماعة
من العلماء ان الاستثناء تكلم بالباقي وان الحكم في المستثنى بالاشارة
لا بالعبارة فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة قلنا

انما اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم فلا بد في تخصيص ما ذكره
بالاستثناء المفصل او نحوه ان يقال ان قولك ما قام احد الا زيد لما كان
في قوة قولك ما قام احد غير زيد كان البدل في الحقيقة غير زيد وهو
مقصود بسلب القيام وحينئذ لا حاجة الى تعميم النسبة قوله وبدل الاشتمال
قال ابن جعفر انما قيل له ذلك لاشتمال المتبوع على التابع لا لاشتمال الظرف
والمظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بحيث تبقى
النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان وينبغي ان يحمل
كلام الشارح قدس سره على هذا قوله فالاضافة في الاخيرين اعترض
عليه بان هذه الاضافة لامية والاضافة في الاولين بيانية بمعنى
من فكيف يصح عطف الاخيرين على الاولين وقد وجب ان يكون اعراب
التابع والمتبوع من جهة واحدة مشخصة ويمكن ان يقال ولو قرئ
الاشتمال والغلط بالرفع بحذف المضاف معطوفا على قوله بدل الكل لتم
ذلك وكذا ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى اللام او فرق بين المذكورة
لفظا والمقدرة التابع فنابها المضاف او قرئ بالجر بتقدير المضاف
قوله بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه
قوله والبيان فرع التبيين ولو المبين لم يأت به قوله الا الغلط فان
كون الثاني هو المقصود دون الاول ظاهر قوله وان قصدت به الاسناد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1